

قياس وتحليل أثر أسعار الفائدة طويلة الأجل على الودائع المصرفية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2004-2022)

المدرس. عبد الستار رائف حسن المولى

وزارة التربية

المديرية العامة لتربية الأنبار

المستخلص :

يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر أسعار الفائدة طويلة الأجل في إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2004-2022)، وذلك باستخدام منهجية إنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وأظهرت نتائج إختبار الإستقرارية إلى إن أسعار الفائدة غير مستقرة عند المستوى (0) في حين إستقرت جميع المتغيرات عند أخذ المستوى الأول ، وأظهرت النتائج إلى إن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين أسعار الفائدة وحجم الودائع المصرفية وفق إختبار الحدود (Bound Test) وهذا مايؤكد الفرض الثانية من فرضيات الدراسة، كما أظهرت نتائج التحليل القياسي إن معلمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية وهذا يعني انه يمكن تصحيح الأخطاء في الأمد الطويل، ومن خلال نتائج التحليل تبين إن هناك أثر إيجابي بين أسعار الفائدة طويلة الأجل على الودائع المصرفية فكلما ارتفعت أسعار الفائدة كلما أدت إلى زيادة الودائع لدى المصارف التجارية، وأثبتت الاختبارات خلو الأنموذج من المشاكل القياسية، وقدرة الأنموذج على التنبؤ ، وإن الأنموذج قد تحقق فيه الاستقرار الهيكلي في الأمدين القصير والطويل، وأوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي بين الجمهور بأهمية القطاع المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية فضلاً عن إعطاء مساحة واسعة للمصارف التجارية في تحديد أسعار الفائدة، وتوجيه الادخارات نحو المشاريع الاستثمارية التي تزيد من زيادة الأرباح وبالتالي في زيادة رؤوس أموال تلك المصارف بما يمكنها من زيادة منح القروض.

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة ، الودائع المصرفية ، التكامل المشترك

Measuring and analyzing the impact of long-term interest rates on bank deposits for the Iraqi banking sector for the period (2004-2022)

Lecturer : Abdulsatar Raef Hassan
Ministry of Education
Anbar General Directorate of Education

Abstract :

The research aims to measure and analyze the effect of long-term interest rates on total bank deposits with commercial banks in Iraq for the period (2004-2022), using the methodology of the Autoregressive Lagging Distributed Time Lag (ARDL) model, and the results of the stability test showed that interest rates are unstable At level I (o), while all variables were stable when taking the first level, and the results showed that there is a long-term equilibrium relationship (co-integration) between interest rates and the volume of bank deposits according to the Bound Test, and this confirms the second hypothesis of the study, as The results of the standard analysis showed that the error correction parameter was negative and significant, and this means that errors can be corrected in the long term. Through the results of the analysis, it was found that there is a positive effect between long-term interest rates on bank deposits. The higher the interest rates, the more they lead to an increase in deposits with commercial banks. And the tests proved that the model is free of standard problems, the ability of the model to predict, and that the model has achieved structural stability in the short and long term. Interest directs savings towards investment projects that increase profits and thus increase the capital of those banks, enabling them to increase the granting of loans.

Keywords: interest rate, bank deposits, co-integration.

المقدمة :

تعد الودائع المصرفية الركيزة الأساسية في منح الائتمان المصرفي من أجل رفع النمو الاقتصادي لأي بلد من خلال زيادة الفرص الاستثمارية سواء للقطاع الحكومي أو الخاص، ولاسيما ما يشهده العالم من تطورات كبيرة في القطاع المصرفي، والتي لم تتوقف على هاذين الجانبين من خلال الشمول المالي وإدارة صناديق الاستثمار، ويعاني القطاع المصرفي من مشاكل عديدة نتيجة الظروف التي أعقبت عام 2004 ولاسيما بعد صدور قانون 56 لسنة 2004، إذ شهد القطاع المصرفي العراقي الكثير من المشاكل التي كانت عائقاً في مواكبة تلك التطورات، وتعد الودائع من أهمها وعدم قدرة المصارف في جذب الودائع، بسبب مجموعة من العوامل لعل أهمها التقلبات في أسعار الفائدة فضلاً عن العوامل الأخرى في إنعدام ثقة الجمهور والوازع الديني، لذلك أصبح من الضروري الكشف عن تلك الأسباب ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها، وبيان مدى أثر التغيرات في أسعار الفائدة على الودائع التي تؤثر بصورة غير مباشرة على الإستثمار من خلال قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان، ومن هذه الأسباب دعت إلى ضرورة البحث عن أثر أسعار الفائدة على الودائع المصرفية للمصارف التجارية العراقية للمدة 2004-2022 .

مشكلة الدراسة:

يعد سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في جذب الودائع، والذي يعد المصدر الرئيسي في توفير السيولة المالية اللازمة لمنح الائتمان النقدي، ويعاني القطاع المصرفي العراقي من ضعف توجه الادخارات نحوها فضلاً عن عزوف أصحاب رؤوس الأموال بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية عن الإيداع مما أثر سلباً على قدرة المصارف في أداء واجباتها وبالتالي في تحقيق معدلات الأرباح التي تسعى إلى تحقيقها وان كانت هناك أرباح فهي نتيجة مزاد العملة وليس من الخدمات المصرفية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن ان تؤديه أسعار الفائدة في جذب الودائع وزيادة قدرة المصارف التجارية في منح الائتمانات وبالتالي تنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع القدرة الإنتاجية وبالتالي زيادة الفرص الاستثمارية، فضلاً عن تحليل اثر سعر الفائدة طويلة الأجل على الودائع المصرفية والتغيرات في أسعار الفائدة وانعكاسها في أداء المصارف التجارية، وتبرز أهمية هذه الدراسة في إسهامها في دعم البحوث الاقتصادية في معالجة الإشكالية في تدني مستوى الادخارات .

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

- أ- إن أسعار الفائدة لها تأثير إيجابي في الودائع المصرفية .
- ب- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار الفائدة والادخار المصرفي.
- 1- أهداف الدراسة: يراعي في الهدف ما يأتي:
 - أ- بيان اثر التغيرات في أسعار الفائدة على الإدخار المصرفي
 - ب- تحليل مؤشرات الدراسة لكل من (أسعار الفائدة طويلة الأجل والودائع المصرفية).

منهجية الدراسة:

من أجل إختبار الفرضيات لابد من إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل مؤشرات الدراسة فضلاً عن المنهج القياسي من خلال إستخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL) وذلك باستخدام برمجية Eviews 10.

حدود الدراسة:

- أ- الحدود المكانية: القطاع المصرفي العراقي للمصارف التجارية.
- ب- الحدود الزمانية: تغطي المدة 2004-2022 وباللغة (19) سنة.

هيكلية الدراسة: تمحورت الدراسة في مبحثان، تضمن المبحث الأول على الإطار النظري لتحرير أسعار الفائدة والودائع للمصارف التجارية في العراق، أما المبحث الثاني فقد تناول التحليل القياسي اثر سعر الفائدة على الودائع المصرفية وفق منهجية (ARDL) فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

- 1- دراسة (الخفاجي، 2018، اثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع (دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة 2004-2017)، هدفت الدراسة إلى بيان تأثير أسعار الفائدة في حجم الودائع المصرفية وانعكاسها على الاستثمار المصرفي، إذ اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والكمي في تحديد العلاقة بين المتغير المستقل (أسعار الفائدة) والمتغيرات التابعة (الودائع المصرفية)، وتوصلت الدراسة إلى إن أسعار الفائدة على الودائع الثابتة كانت تتحرك باتجاه نزولي ويعود السبب إلى ضعف الفرص الاستثمارية وانشغال المصارف في مزاد العملة، وان المصارف تعتمد بنسبة 79% على الودائع الجارية، وان هناك ركود في الخدمات المصرفية، وتبين من النتائج بوجود علاقة عكسية بين أسعار الفوائد وحجم الودائع سواء كانت الودائع الثابتة أو ودايع التوفير.
- 2- دراسة (النويران ، 2019، قياس اثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية-دراسة حالة بنك القاهرة وعمان)، هدفت الدراسة إلى تحديد اثر التغيرات في سعر الفائدة على الودائع المصرفية ومن ثم على القروض المصرفية في كل من البنوك التجارية في (الأردن -القاهرة) ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، إذ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وذو دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم الودائع المصرفية فضلاً عن وجود علاقة موجبة وذو دلالة إحصائية بين حجم الودائع والقروض المصرفية، وقد أوصت الدراسة بضرورة منح صلاحيات واسعه للبنوك التجارية في تحديد أسعار الفائدة تبعاً لظروف السوق.
- 3- دراسة (Ali et, al., 2019) بعنوان (محددات إيداع البنوك التجارية في السودان : تحقيق تجريبي (1970-2012)) تبحت هذه الدراسة في العوامل التي تحدد حجم ودايع البنوك التجارية العاملة في السودان خلال الفترة من 1970 إلى 2012. هدفت الدراسة إلى بيان أثر العوامل المحددة في حجم الودائع واهم هذه المتغيرات هي معدل التضخم، إجمالي الائتمان كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الفائدة (هامش الربح) العرض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، واستخدم الباحث أنموذج التوزيع لفترات الإبطاء

الموزع الذاتي (ARDL) للتكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى انه على المدى الطويل يظهر التضخم وعرض النقود آثاراً سلبية على إجمالي الودائع على العكس من ذلك، الائتمان وسعر الفائدة (الربح الهامش) والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد تأثير إيجابي على إجمالي الودائع في المدى القصير، باستخدام طريقة OLS، و أن المتغيرات ذات دلالة إحصائية، وأوصت الدراسة بضرورة عدم اللجوء إلى الإصدار النقدي لتمويل العجز فضلاً على ان تكون للسودان سياسته اقتصادية واعية وتحسين الهياكل المصرفية .

4- دراسة (محمد وجواد ، 2021، هامش سعر الفائدة المصرفي واثره على الودائع المصرفية والائتمان النقدي) (القروض والسلف) العراق واليابان والصين أنموذج للمدة 2004-2016، هدفت الدراسة إلى بيان أثر هامش سعر الفائدة على الودائع والقروض المصرفية باستخدام نموذج VAR، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين أسعار الفائدة والودائع المصرفية، وإن هامش أسعار الفائدة في العراق مرتفع قياساً مع كل من اليابان والصين نتيجة انخفاض التعامل بالفرص الاستثمارية التي تعود بالأرباح للمصارف التجارية، وأوصت الدراسة بضرورة اتباع المصارف التجارية إلى استخدام أدوات استثمارية أكثر ربحية وضرورة تقليل هامش أسعار الفائدة من اجل جذب الادخارات.

المبحث الأول:

الإطار النظري وتحليل مؤشرات الدراسة

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الفائدة:

1- مفهوم أسعار الفائدة :

لم يكن هناك مفهوم محدد لسعر الفائدة إذ يختلف باختلاف المدارس الفكرية ولكن جميعها تتفق على مضمون واحد هو السعر الذي يدفعه المقترضون لقاء حصولهم على الأموال لمدة زمنية محددة أو هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي للبنوك التجارية لقاء إيداع الأخير الأموال لديها خلال مدة زمنية محددة (Jaradat & Al-Hhosban,2014.P:6).

وعرف أيضاً بأنه النسبة المئوية لمقدار الفائدة المنسوب إلى المبلغ الأصلي والذي يدفع كنوع من المكافآت للمودعين فضلاً على إنها تمنأ للاقتراض (عمر وحمود، 2008.96).

2- العوامل المؤثرة في أسعار الفائدة: وأهما العوامل المباشرة وغير المباشرة ونوجزها بالآتي :

أ- العوامل المباشرة: وتشمل الآتي (مهاوش، 2021.1092).

– السياسة النقدية : يؤثر هذا العامل على عرض النقد فضلاً عن الودائع تحت الطلب من تأثير السلطة النقدية وقدرتها في تحديد حجم المعروض النقدي في السوق فإن زيادة عرض النقد سيؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة مع احتمالية ارتفاع معدلات التضخم والعكس صحيح .

– السياسة المالية : إن إرتفاع حجم الدين العام نتيجة زيادة النفقات العامة يجعلها تزيد من حجم الاقتراض المباشر من المصارف التجارية مما يسبب في إرتفاع أسعار الفائدة .

- مستوى النشاط الاقتصادي : إن إرتفاع مستوى النشاط الاقتصادي سيؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال مما يشجع على إرتفاع أسعار الفائدة ولاسيما في حالة زيادة المعروض النقدي وإرتفاع معدلات التضخم ويحصل العكس في حالة الركود الاقتصادي.
 - ب- العوامل الغير مباشرة : وتشمل مجموعة من العوامل لعل أهمها (حسين ، 2017. 19).
 - عامل التوقعات : يعد عامل التوقعات من العوامل المؤثرة في أسعار الفائدة بالنسبة للمستثمرين والتي تتأثر بمعدلات التضخم المتوقعة سواء كانت متفائلة أو متشائمة .
 - تفضيل السيولة : تؤثر المدة الزمنية الخاصة بالأوراق المالية فكلما كانت المدة الزمنية طويلة كلما كان تأثيرها كبيراً في أسعار الفائدة وبالعكس.
 - تجزئة السوق : وهو يعتمد على أجل وإستحقاق رؤوس الأموال سواء بالنسبة للمقرضين أو المقترضين وهذا يعني إن منحى العائد يعتمد على ظروف قوى العرض والطلب في الأسواق طويلة وقصيرة الأجل.
 - 3- أنواع سعر الفائدة : يمكن إجمالها بالاتي (بلال ، 2011. 77-78).
 - أ- سعر الفائدة على الودائع: هو السعر الذي تدفعه المصارف التجارية على الودائع تحت الطلب أو الأجلة والادخارية
 - ب- سعر الفائدة على الإقراض: وهو السعر الذي تحصل عليه المصارف التجارية من القروض الذي تقدمه للعملاء.
 - ت- هامش سعر الفائدة : هو الفرق بين سعر الفائدة الذي تحصل عليه المصارف التجارية من المقترضين وسعر الفائدة الذي تدفعه على الودائع الأجلة أو الودائع الادخارية أو الودائع تحت الطلب .
- ثانياً – الاطار النظري والمفاهيمي للودائع المصرفية:
- تعد الموارد المالية اهم مكون من مكونات القطاع المصرفي إذ من خلالها يستطيع تقديم الخدمات واستمرار عملها بشكل كفوء وأداة مهمة لتطويره وتحقيق الأرباح التي تهدف إلى تحقيقها ولعل أهم تلك الموارد هي الودائع المصرفية والتي تشكل الجزء الأكبر منها.
- 1- مفهوم الودائع المصرفية:
- الوديعة المصرفية هي عقد يتم بين طرفين هو البنك (المودع له) والشخص المودع ، إذ يحق للبنك التصرف بالأموال المودعة لديه ويلتزم بردها عند الطلب أو حين موعد الأجل المتفق عليه بين الطرفين مضافاً إليه الفوائد وحسب عقد الإتفاق (طواهير و خليفي ، 2019. 9).
- 2- أنواع الودائع المصرفية :
- يمكن تقسم الودائع حسب آجالها استحقاقها إلى (Yusoff & Wilson , 2005.p: 33).
- أ- الودائع الجارية: وهي الودائع التي يمكن للمودع السحب منها في أي وقت يشاء ودون إشعار مسبق، وتعد الودائع الجارية أحد مصادر المصارف التجارية في تمويل القروض والإستثمارات التي تحقق منها الكثير من الأرباح .
 - ب- ودائع التوفير: وهي الأموال التي يحتفظ فيها المودعين لدى المصارف ويحق لهم السحب منها بدون إشعار مسبق مقابل فائدة متفق عليها مسبقاً لغرض تشجيعهم على الإدخار وتصف بصغر حجمها ويزداد حجمها مع تطور الوعي المصرفي لدى الجمهور.

ت- الودائع الثابتة : وهي الودائع التي لا يجوز السحب منها إلا عند حلول الأجل أو موعد إستحقاقها ويدفع المصرف مقابلها فائدة معينة، وتعمل المصارف على تشجيع هذا النوع من الادخارات كونه يتمتع بمدة زمنية طويلة، إذ تعطي للمصارف مرونة كبيرة في استثمار تلك الأموال.

3- العوامل المؤثرة في الودائع :

تتأثر الودائع المصرفية بمجموعه من العوامل لعل أهمها الآتي(ندور، 2017.48-62).

أ-سعر الفائدة : يعد سعر الفائدة من العوامل المؤثرة في حجم الادخارات فهو المحرك الرئيسي لتوظيف رؤوس الأموال فهو يعد الفرصة البديلة للمستثمر فكلما كان مرتفعاً كلما شجع المستثمر على إيداع أمواله لدى المصارف التجارية.

ب- حجم الدخل : إن زيادة حجم الدخل تمكن الأشخاص من زيادة مقدرتهم الإذخارية وبالتالي سيزداد حجم الودائع.

ت- مستوى النشاط الاقتصادي : يؤثر مستوى النشاط الاقتصادي على حجم الإذخارات فإذا كان الإقتصاد يمر في حالة انتعاش ورواج فان المنافسة المصرفية تزداد بشكل كبير مما يؤثر بشكل إيجابي في زيادة الودائع المصرفية، أما في فترات الكساد فيحصل العكس .

ث- الاستقرار الاقتصادي والسياسي : إن وجود الاستقرار الاقتصادي والسياسي يزيد من تدفق الأموال لدى المصارف التجارية بشكل إذخارات نتيجة زيادة الثقة في الجهاز المصرفي، ويحصل العكس في حالة عدم توفر هذان العاملان .

ج- العادات والتقاليد : تعد العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة في حجم الادخارات ولاسيما في المجتمعات التي تعد أسعار الفائدة المدفوعة من قبل المصارف بأنها (ربا) وهذا محرم في الشريعة الإسلامية مما يؤدي إلى حجب الأموال عن المصارف .

ثالثاً: الاطار العملي

يعد الاطار العملي مقدمة لتوصيف النموذج وإجراء التحليل القياسي، إذ لا بد من الاطلاع على اتجاهات الودائع المصرفية وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية من خلال إيجاد معدلات التغير والأشكال البيانية خلال مدة الدراسة.

جدول (1)

إجمالي الودائع المصرفية والودائع (الثابتة – الجارية- التوفير) مليون دينار وسعر الفائدة على الودائع الثابتة
للمدة 2004- 2022

السنة	إجمالي ودايع المصارف (التجارية مليون دينار)	معدل تغير إجمالي الودائع %	الودائع الثابتة للمصارف التجارية (مليون دينار)	معدل تغير الودائع الثابتة %	الودائع الجارية للمصارف التجارية (مليون دينار)	معدل تغير الودائع الجارية %	ودائع التوفير للمصارف التجارية (مليون دينار)	معدل تغير ودايع التوفير %	سعر الفائدة على الودائع الثابتة طويلة الأجل
2004	8619809	-	263533	-	7220648	-	1135628	-	9
2005	10769995	%20	352656	%25	8875542	19%	1541797	26%	8
2006	16928295	%36	517281	%32	14677565	40%	1733449	11%	9
2007	26188926	%35	552032	%6	22989875	36%	2647019	35%	14
2008	34525448	%24	792760	%30	29442845	22%	4289843	38%	12
2009	38583086	%11	797822	%1	32267252	9%	5518012	22%	9
2010	47947232	%20	903894	%12	41004028	21%	6039310	9%	8
2011	56157180	%15	1113614	%19	48311267	15%	6732299	10%	8
2012	62005935	%9	3629542	%69	50478943	4%	7897450	15%	8
2013	68855487	%10	3544970	%2-	55632348	9%	9678169	18%	7
2014	74073336	%7	7472987	%53	56621916	2%	9978433	3%	7
2015	64344061	%15-	8398090	%11	46309480	-22%	9636491	-4%	6
2016	62398733	%3-	8915710	%6	45690625	-1%	9555099	-1%	6
2017	67048631	%7	8630534	%3-	47839010	4%	10579087	10%	5
2018	76893927	%13	9658639	%11	55464737	14%	11770551	10%	6
2019	82106425	%6	9574065	%1-	59917740	7%	12614620	7%	5
2020	84924168	%3	8875507	%8-	63395764	5%	12652897	0%	5
2021	96071378	%12	10329237	%14	70275886	10%	15466255	18%	6
2022	129000907	%26	10162432	%2-	102172219	31%	16666256	7%	7
النمو السنوي المركب	16%		22%		16%		16%		

المصدر: البنك المركزي العراقي <https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=94>

معدلات النمو السنوي من عمل الباحث بالاعتماد على الأعمدة 1، 2، 3. وفق المعادلة الآتية:

$$R = \frac{y_t - y_0}{y_0} * 100 \dots \dots \dots (1)$$

معدل النمو السنوي المركب من عمل الباحث من خلال المعادلة الآتية (المندلوي، 2004، 4).

$$Y = Ae^{rt} \dots \dots \dots (2)$$

وتم استخراج قيمة r بعد تحويلها إلى الصيغة الخطية والتي تمثل معدل النمو المركب .

جدول (2)

الأهمية النسبية للودائع المصرفية إلى إجمالي الودائع حسب النوع

السنة	نسبة الودائع الثابتة/ إجمالي الودائع %	نسبة الودائع الجارية/ إجمالي الودائع %	نسبة ودائع التوفير/ إجمالي الودائع %
2004	3%	84%	13%
2005	3%	82%	14%
2006	3%	87%	10%
2007	2%	88%	10%
2008	2%	85%	12%
2009	2%	84%	14%
2010	2%	86%	13%
2011	2%	86%	12%
2012	6%	81%	13%
2013	5%	81%	14%
2014	10%	76%	13%
2015	13%	72%	15%
2016	14%	73%	15%
2017	13%	71%	16%
2018	13%	72%	15%
2019	12%	73%	15%
2020	10%	75%	15%
2021	11%	73%	16%
2022	8%	79%	13%
المتوسط	7%	79%	14%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

1- تحليل إجمالي الودائع المصرفية:

من الجدول (1) والشكل (1) نجد إن هناك تجاه تصاعدي لمجموع الودائع المصرفية لغاية عام 2014 رغم وجود تذبذب خلال المدة 2004-2014 ، فقد ارتفع من (8619809) مليون دينار في عام 2004 ليصل إلى (34525448) مليون دينار وبمعدل نمو (20%) في عام 2008 قبل أن يبدأ معدل النمو بالانخفاض، وقد يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وتحسن المستوى المعاشي فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع، وأخذ هذا المعدل بالانخفاض ليصل أدنى مستوى له في عام 2015 إذ بلغ (64,344,061) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-15%)، وذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية وسقوط العديد من المحافظات نتيجة الأعمال الإرهابية وانهيار 120 مصرفاً في تلك

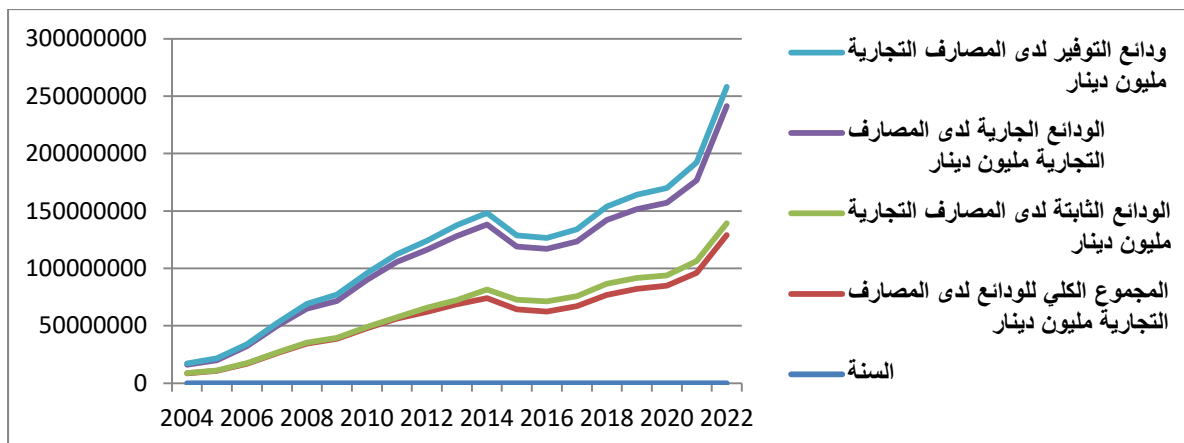
المحافظات فضلاً عن انخفاض أسعار النفط، وأخذت الودائع بالارتفاع في عام 2017 لتبلغ (67048631) مليون دينار نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وتحسن في أسعار النفط، ثم وصلت إلى أدنى مستوى في عام 2020 إذ بلغ معدل النمو بمعدل (3%)، وذلك بسبب تفشي جائحة كورونا، أما في عام 2022 فقد ارتفع معدل النمو ليبلغ (26%) بعد اتباع البنك المركزي مجموعة من السياسات التي كان لها أثر كبير في تطور حجم الودائع ، أما معدل النمو السنوي المركب خلال مدة الدراسة فقد بلغ (16%).

2- الودائع الثابتة: من الجدول (1) نجد إن معدل النمو السنوي شهد تذبذب خلال مدة الدراسة إذ بلغ أعلى معدل نمو سنوي في عام 2012 بمعدل (69%) وقد يعود السبب إلى ارتفاع مستوى المعيشة نتيجة ارتفاع أسعار النفط والتحسين النسبي في الوضع الأمني في حين وصل إلى أدنى مستوى له في عام 2013 بمعدل نمو سالب بلغ (12%-) وأخذ بالإنخفاض بعد عام 2014 ليصل إلى (3%-) في عام 2017 نتيجة تدهور الوضع الأمني وانعدام الاستقرار السياسي بسبب الحرب على الإرهاب وانهايار عدد من المحافظات بيد الإرهاب وشهدت المدة التي تلتها بالتذبذب وعدم الاستقرار للمدة (2018-2022) نتيجة تفشي جائحة كورونا وتدني مستوى النشاط المصرفي، و من الجدول(2) نجد إن نسبة مساهمة الودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفية منخفضة خلال المدة (2004-2011) وذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسة التي مر فيها العراق فضلاً عن ضعف أداء الجهاز المصرفي في جذب الودائع الثابتة التي تؤدي دوراً كبيراً في عملية الاستثمار والتي تتمتع بفترات زمنية طويلة قبل التصرف فيها من قبل المودعين، أما بعد عام 2013 أخذت نسبة الودائع الجارية بالارتفاع مقارنة بالودائع الجارية وودائع التوفير إذ بلغت (10%) في عام 2013 لتصل إلى (13%) في عام 2018 ثم انخفضت في عام 2022 لتبلغ (8%) بعد ان كانت (11%) في عام 2021 ، وإجمالاً بلغ متوسط الودائع الثابتة خلال مدة الدراسة (7%) وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت مع الودائع الأخرى .

3- الودائع الجارية : من الجدول (2) نجد ان نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع شهد ارتفاعاً خلال المدة (2004-2013) إذ تراوحت نسبتها بين (81%-87%) واخذ بالإنخفاض بعد عام 2013 لتتراوح بين (71%-79%) خلال المدة (2014-2022) وان سبب هذا الإنخفاض كان نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة الودائع الثابتة من إجمالي الودائع، وبلغ متوسط الودائع الجارية خلال مدة الدراسة (79%).

4- ودائع التوفير: من الجدول(2) نجد إن نسبة مساهمة ودائع التوفير من إجمالي الودائع المصرفية تراوحت نسبتها بين (10%-16) خلال مدة الدراسة وبلغ المتوسط (14%).

الشكل (1) إجمالي الودائع المصرفية والودائع الثابتة والودائع الجارية وودائع التوفير



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

المبحث الثاني :

قياس اثر سعر الفائدة في الودائع المصرفية للمدة (2004-2022)

أولاً- توصيف النموذج القياسي

يعد توصيف الأنموذج من الخطوات الأساسية لإتمام التحليل القياسي من أجل توصيف العلاقة بين (أسعار الفائدة طويلة الأجل) كمتغير مستقل و (إجمالي الودائع) كمتغير تابع للحصول على نتائج دقيقة من خلال منهجية التكامل المشترك باستخدام برنامج Eviews10 .

$$\ln y_i = B_0 + \ln b_1 x_i + u$$

إذ إن

اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الودائع المصرفية $\ln y_i$

اللوغاريتم الطبيعي لأسعار الفائدة طويلة الأجل $\ln x_i$

ثانياً: اختبار الاستقرار (جذر الوحدة) ديكي- فولر

من الجدول (3) تظهر لنا نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار Dickey-Fuller من خلال استخدام برنامج Eviews10 ، إذ أظهرت النتائج إن السلسلة الزمنية الخاصة بسعر الفائدة كانت غير مستقرة عند المستوى (أي وجود جذر الوحدة).

جدول (3)

نتائج اختبار لمستوى الأول لاستقراره الأنموذج حسب Dickey-Fuller

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
		LOGYI	LOGXI
With Constant	t-Statistic	-2.9159	-1.2295
	Prob.	0.0493	0.6563
		**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7247	-2.2802
	Prob.	0.028	0.4379
		**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.1578	0.5248
	Prob.	0.9348	0.8264
		n0	n0

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

من الجدول (4) نجد ان السلسلة أصبحت مستقرة عند اخذ المستوى الأول عند مستوى معنوية 5% وذلك من خلال قيمة (t) المحسوبة وهي أقل من الجدولية عند وجود الثابت ، وهذا يعني قبول فرضية العدم أي عدم وجود جذر الوحدة، ورفض الفرضية البديلة ، وبعد استقرار السلسلة الزمنية يمكن إجراء تحليل التكامل المشترك لإيجاد العلاقة طويلة الأجل من خلال مجموعة من الخطوات وهي كالآتي .

جدول (4)

نتائج اختبار الفرق الثاني للأنموذج حسب Dickey-Fuller

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
		d(LOGYI)	d(LOGXI)
With Constant	t-Statistic	-3.9848	-2.9445
	Prob.	0.0027	0.0462
		***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6881	-2.0551
	Prob.	0.0018	0.5596
		***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2949	-3.1305
	Prob.	0.0013	0.0022
		***	***

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

1- اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل (اختبار الحدود F-Bounds Test)

من الجدول (5) تظهر إن قيمة (F) المحتسبة قد بلغت (9.9009)، وهي أكبر من القيمة الجدولية الحرجة للحد الأدنى والحد الأعلى عند مستوى معنوية 1% وعلية يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك، أي وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين سعر الفائدة وإجمالي الودائع المصرفية وهذا ما تؤكدته الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة.

جدول (5)

نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج الودائع المصرفية (ARDL) وفق اختبار الحدود Bound Test

ARDL Bounds Test		
Sample: 2004Q3 2020Q4		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.90093	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.50%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

2- متجهة تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة طويلة وقصيرة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازن طويلة الأجل يتم تقدير معلمات (ARDL) للأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (VECM) استناداً إلى فترات الإبطاء، يتبين من الجدول (6) ان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهذا ما تؤكدت معلمة تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) البالغة (-0.04959) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (1%)، وهذا يعني ان (0.049) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها تلقائياً عبر الزمن، وهذا التكيف بطي جداً إذ يتطلب سنتان لغرض التصحيح.

جدول (6)

نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LOGYI				
Selected Model: ARDL(2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGYI(-1))	0.385959	0.118215	3.264887	0.0018
D(LOGXI)	0.061293	0.027250	2.253869	0.0532
CointEq(-1)	-0.04959	0.042099	-1.17798	0.2433
Cointeq = LOGYI - (0.0141*LOGXI + 17.9757)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

3- نتائج تقدير النموذج القياسي :

من الجدول (7) يتم تقييم النموذج اقتصادياً وكما يأتي :

أ- يشير معامل ($lnxi$) وهو متغير أسعار الفائدة إلى وجود علاقة طردية في الأجلين الطويل والقصير بين سعر الفائدة وحجم الودائع المصرفية، إذ بلغت المرونة الجزئية للودائع المصرفية بالنسبة لسعر الفائدة في الأجل القصير (0.0612)، أي ان زيادة أسعار الفائدة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع المصرفية بنسبة 6%، وهذا يتطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية فضلاً عن صحة الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة طردية بين أسعار الفائدة والودائع المصرفية .

ب- يتبين ان قيمة (R-sq) قد بلغت 98% أي ان أسعار الفائدة تفسر 98% من التغيرات الحاصلة في الودائع المصرفية وان 2% هي عوامل خارجية ، وتظهر لنا إن قيمة (F) المحتسبة والبالغة (3176.5) وإحتمالية (0.0000) وهي معنوية و أكبر من القيمة الجدولية .

ت- يتضح أيضاً إن أفضل أنموذج تم اختياره هو (2,0).

جدول (7)

نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط

Dependent Variable: LOGYI				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGYI(-1)	1.336366	0.108696	12.2945	0.0000
LOGYI(-2)	-0.38596	0.118215	-3.26489	0.0018
LOGXI	0.061293	0.027250	2.253869	0.0532
C	0.891454	0.304834	2.924393	0.0048
R-squared	0.993536	Mean dependent var		17.94137
Adjusted R-squared	0.983223	S.D. dependent var		0.34793
S.E. of regression	0.028642	Akaike info criterion		-4.209208
Sum squared resid	0.050862	Schwarz criterion		-4.076502
Log-likelihood	142.9039	Hannan-Quinn critter.		-4.15677
F-statistic	3176.572	Durbin-Watson stat		1.795642
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

4- اختبار الإستقرارية والتشخيص

من الجدول (8) يتبين لنا الآتي:

- أ- اختبار الارتباط التسلسلي: تشير قيمة (F) لاختبار (LM) والبالغة (0.4093)، وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وعلية نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي للأنموذج المقدر وخلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.
- ب- اختبار ثبات التجانس للتباين: أما مقدرات اختبار (ARCH) للكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين البواقي يتضح إن قيمة (F) بلغت (0.733)، وهي أكبر من 5% وعلية يتم قبول فرضية عدم ونرفض الفرضية البديلة أي ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.
- ت- اختبار صحة الشكل الدالي: أما القيمة الاحتمالية لاختبار Ramsey فقد بلغت قيمة (F) (0.0723) وهي أكبر من 5% وعلية يتم قبول الشكل الدالي (اللوغاريتمي) المستخدم في الأنموذج المقدر.

جدول (8)

مقدرات اختبار عدم ثبات تجانس التباين والارتباط الذاتي لإجمالي الودائع المصرفية

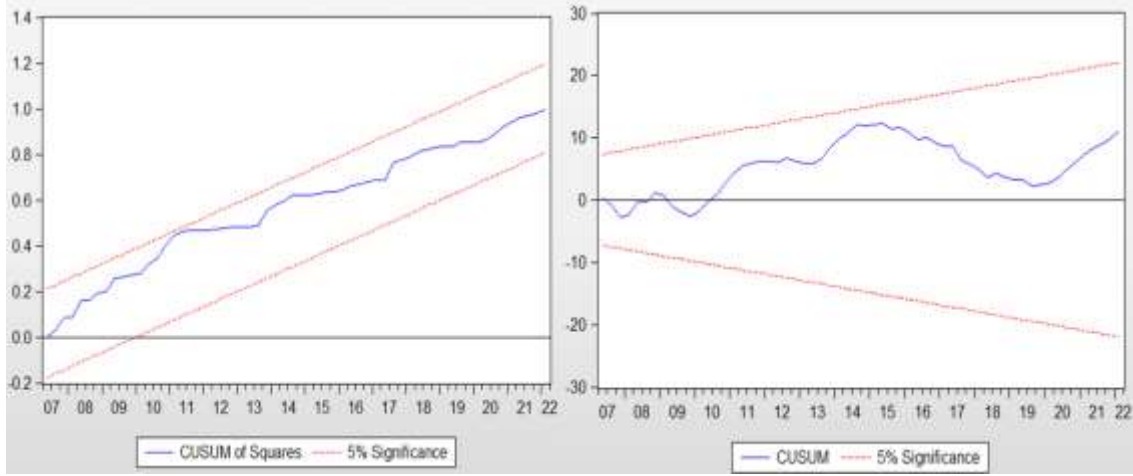
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.90663	Prob. F(2,60)	0.4093
Obs*R-squared	1.936075	Prob. Chi-Square(2)	0.3798
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.117116	Prob. F(1,63)	0.7333
Obs*R-squared	0.12061	Prob. Chi-Square(1)	0.7284
Ramsey RESET Test			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.829192	61	0.0723
F-statistic	3.345944	(1, 61)	0.0723

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

5- اختبار الاستقرار الهيكلي :

ووفقاً لهذه الإختبارات يتم تحقيق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرّة لأنموذج (ARDL) إذ يتضح من الشكل البياني (2) إن الإختبارين يقع ضمن اطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وعلية يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود إستقرار وإنسجام في نتائج الأجلين الطويل والقصير لأنموذج (ARDL) لمحددات إجمالي الودائع المصرفية.

الشكل (2) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) And (CUSUM of Squares)

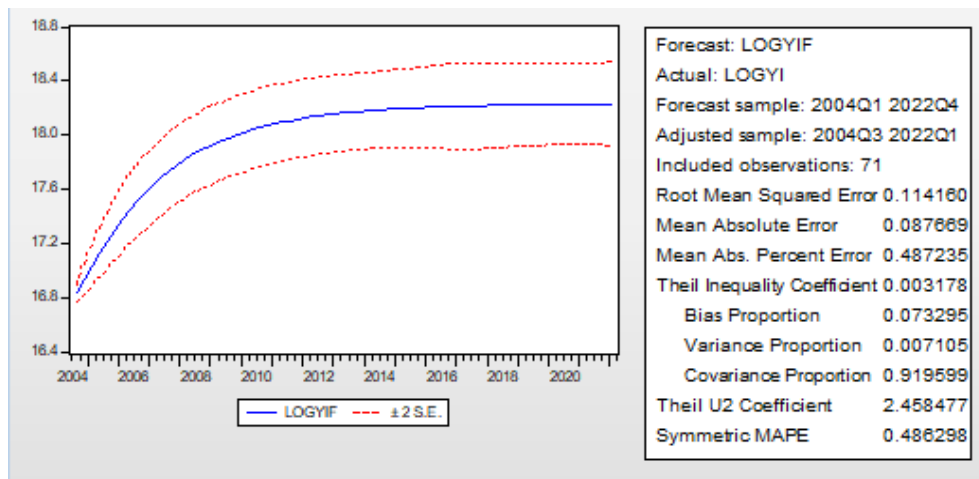


المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

6- الاختبارات التنبؤية لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

يتضح من الشكل (3) إن قيمة معامل (Theil) بلغت (0.003178) وهي أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر، أما نسبة التباين (VP) فقد بلغت (0.007105) وهي تقترب من الصفر أيضاً، ومن هنا يتبين إن النموذج ذو قدرة عالية على التنبؤ، ويمكن الإعتماد عليه في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية وإتخاذ القرارات السليمة في مواجهة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي.

الشكل (3) القيم الفعلية والمتوقعة لمحددات الودائع المصرفية في العراق للمدة (2004-2022)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

الاستنتاجات:

- 1- تشير نتائج التحليل القياسي ن إجمالي الودائع المصرفية قد استقرت عند المستوى أما سعر الفائدة فقد استقر عند اخذ الفرق الأول وبذلك استقرت السلسلة الزمنية لكلا المتغيرين عند أخذ الفرق الأول وفق اختبار جذر الوحدة لذلك تم استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) .
- 2- أظهرت النتائج إن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (سعر الفائدة) والمتغير التابع (إجمالي الودائع المصرفية) وذلك من خلال قيمة إحصاء (F) الذي أظهرها اختبار (Bound-Test) .
- 3- تشير قيمة معلمة تصحيح الخطأ ((-1)CointEq) البالغة (-0.04959) وهي سالبة وذا دلالة إحصائية عند مستوى 1%، أي إن 5% تقريبا من الأخطاء في الأجل القصير سوف يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لتحقيق التوازن في الأجل الطويل .
- 4- أظهرت النتائج إن هناك علاقة طردية بين أسعار الفائدة وإجمالي الودائع المصرفية، أي إن زيادة أسعار الفائدة على الودائع طويلة الأجل بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الودائع المصرفية .
- 5- تدني مستوى مساهمة الودائع الثابتة بالنسبة لمجموع الودائع المصرفية والتي تعد من أهم مصادر تمويل المصارف الاستثمارية واحتلت الودائع الجارية النسبة العظمى من إجمالي الودائع المصرفية .

التوصيات

- 1- ضرورة قيام الحكومة بنشر الوعي لدى المجتمع العراقي بدور وفعالية القطاع المصرفي في تنشيط التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى الرفاهية وذلك من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وذلك لزيادة جذب الودائع .
- 2- منح صلاحيات أوسع للمصارف التجارية في تحديد أسعار الفائدة وفقاً لمتطلبات السوق والظروف التي يمر فيها الاقتصاد على إن تلك المراجعات بشكل منتظم ودوري .
- 3- ضرورة توجيه المصارف التجارية بأهمية توجيه الودائع نحو الاستثمارات التي تشعر المواطن بدور القطاع المصرفي في تنمية وخدمة المجتمع ولاسيما نحو الودائع طويلة الأجل التي تمكن المصارف من حرية الحركة في رؤوس أموال المودعين.
- 4- ضرورة زيادة ثقة أفراد المجتمع بالقطاع المصرفي ولاسيما ان تكون هناك جهة مستقلة ضامنه لحقوقهم من خلال التامين على الودائع، وان تكون هذه الجهة تابعة للحكومة المركزية، فضلاً عن ضرورة قيام القطاع المصرفي بمتابعة التطورات العالمية وتطبيقها في العراق.

المصادر العربية:

1. بلال، بولوط، 2011، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2008، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
2. البنك المركزي العراقي [/https://cbiraq.org/](https://cbiraq.org/)
3. حسين، نمارق قاسم، 2017، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2015، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
4. الخفاجي، أسماء هادي نعمة، 2018، اثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع (دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة 2004-2017، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
5. طواهر، محمد، خليفي، عبد الحق، 2019، النظام القانوني للوديعة المصرفية، خميس مليانة، كلية الحقوق، جامعة المسيلة.
6. عمر، رياض رؤوف و حمود، أنيس عواد، (2008)، تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الإداء المصرفي (مصرف الرشيد حالة تطبيقية)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس عشر.
7. محمد، سلام هاشم وجواد، حيدر ثجيل، 2021، هامش سعر الفائدة المصرفي وأثره على الودائع المصرفية والائتمان النقدي (القروض والسلف) العراق واليابان والصين أنموذج للمدة 2004-2016، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 3، 203-221.
8. المندلاوي، عباس يحيى خضير، 2004، إمكانات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة (1980-2003)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
9. مهاوش، 2021، اثر التغير في سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة حالة لدولة أثيوبيا)، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل – جامعة أسوان، المجلد (2)، العدد (1).
10. ندور، الياس، 2017، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف – دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، الجمهورية العربية السورية، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين.
11. النويران، ظاهر، 2019، قياس أثر التغيرات في سع الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية- دراسة حالة بنك القاهرة وعمان)، جامعة البلقاء الأردنية، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد السابع .

المصادر الأجنبية:

11. Ali, S. A. S., Eldaw, K. E. H. I., Alsmadi, M. K., & Almarashdeh, I. (2019). Determinants of deposit of commercial banks in Sudan: an empirical investigation (1970-2012). *International Journal of Electronic Finance*, 9(3), 230-255.
12. Jaradat, M. A., & Al-Hhosban, S. A. (2014). Relationship and causality between interest rate and inflation rate case of Jordan. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 6(4), 54-65.
13. Yusoff, R., & Wilson, R. (2005). An econometric analysis of conventional and Islamic bank deposits in Malaysia. *Review of Islamic Economics*, 9(1), 31.